الصوم كما قالوا فيمن صام الثلثة وتمكن من صوم السبعة فلم يصم حتى مات سقط عنه الدم فهذا مع عدم تمكنه من الصوم اولى بان يسقط عنه الدم والله اعلم ثم اختلف اصحابنا في تعريف حد الغنى في باب الكفارات فقال بعضهم قوت شهر فان كان عنده اقل منه جاز له الصوم وقال محمد بن مقاتل رح من كان عنده قوت يوم وليلة لم يجز له الصوم ان كان الطعام الذي عنده مقدار ما هو الواجب عليه وهو موافق لما روي عن ابي حنيفة رحمه الله وهو رواية عن ابي يوسف رحمه الله انه اذا كان عنده قدر ما يشتري به ما وجب وليس غيره لا يجزيه الصوم وقال بعضهم في العامل بيده اي الكاسب يمسك قوت يومه ويكفر بما فضل ومن لم يملك قوت شهر على ما ذكره الكرماني رح وهو تفصيل حسن الا ان هذا اذا لم يكن في ملكه عين المنصوص انه ان كان في ملكه فلا يجزه اداء الصوم كما صرح به في الخلاصة والبدايع ولو كان عليه دين كما ذكره بعضهم وعن ابي يوسف رحمه الله وهو رواية عن ابي حنيفة رح ان الكسوة افضل من مسكنه وكسوته عن الكفارة وكان الفضل ثابتا في درهم فصاعدا لا يجزيه الصوم

فصل في قران المكي

لانه مكة اي حقيقة او حكما والملحق بالاهل المواقيت وهم الذين منازلهم في نفس الميقات وكذا من حاذاهم من غيرهم ولا اهل الحل وهم الذين بين المواقيت وبين الحرم وهذا القول يشعر بان ذلك لمن لم يكن اهله حاضري المسجد الحرام والاشارة الى التمتع وفي معناه القران فمن قرن منهم اي ولو باضافة احد النسكين الى الآخر كما مر وعليه دم جبر اي كفارة لاساءته حتما لان قرانه غير مسنون ليكون عليه دم شكر ويلزمه رفض العمرة اي لئلا يكون عمله مخالفا للسنة فاذا رفضها فعليه دم الرفض وهو دم جبر وان لم يرفض اي بان مضى عليها فدم الجمع اي مع الاساءة عليه وهو دم جبر كما سبق وايضا ان مضى جنابة قبل الرفض لازمة ما يلزم القارن الافاقي ولو دخل الافاقي مكة عام سهر الحج بعمرة فافسدها اي بجماع قبل طواف العمرة وانتهاء ثم احرم بمكة اي منها وفي حكمها ارض الحرم كلها بعمرة وحجة اي معا او ندا خلافا لرفض العمرة ومضى في حجته وعليه عمرة ودم لانه صار كالمكي اي حكما في منعه من القران ولو خرج اي بانيا الى الافاق فقرن في حجته اي بعد ما اعتمر في اشهر الحج فافسدها وانتهاء فقرن كان قارنا اي مسنونا ولو خرج الى مكي اي ومن في معناه اي بعد ما اعتمر في اشهر الحج فافسدها وانتهاء فقرن كان قارنا اي مسنونا ولو خرج الى مكي اي ومن في معناه الى الافاق قبل اشهر الحج وهذا اذا احلت وقبل وله فيها اي ولو خرج فلا اشهر وبدأ عليه باسبوع

صح قرانه ولزمه دم شكر والحاصل ان المكي ممنوع من ان يقرن بمكة واذا خرج الى الافاق جاز الميقات قبل اشهر الحج او بعدها وقرن صح قرانه ويكون مسنونا ولا يبطل الاحرام باهله لانه لا يشترط لصحة القران عدم الالمام كالكوفة اذا قرن ثم عاد الى الكوفة لم يبطل قرانه كذا انها وقيد المجبوني وصاحب الحيط بان المكي انما يصح قرانه اذا خرج من الميقات الى الكوفة مثلا قبل دخول اشهر الحج اما اذا خرج بعد دخولها فلا قران له لانه لما دخلت اشهر الحج وهو داخل الميقات فقد صار ممنوعا عن القران شرعا فلا تغيره ذلك بخروجه من الميقات هكذا روى عن محمد رح قال السنجاري وهو الصحيح واطلق صاحب الهداية والحافظ والصحيح وغيرهم بتوطن المكي اذا خرج الى الكوفة وقرن صح قرانه قال في البحر وهو محمول على ما قاله صاحب البسوط والمجبوني لكن قال ابن الامام رح قد يقال انه لا يتعلق به خطاب المنع بلزوم دم بكل واحد فاذا خرج الى الافاق والتحق باهله لما عرف ان كل من وصل الى مكان صار ملحقا باهله كالافاقي فاذا قصد بستان بني عامر جاز له دخول مكة بلا احرام وغير ذلك فاطلاق المصنف رح اي صاحب الهداية هو الوجه انتهى والاظهر ان في المسئلة خلافا فان الكرماني قال ابن سماعة عن محمد رح اذا دخلت عليه اشهر الحج وهو بمكة او دخل الميقات ثم خرج لم يصح قرانه عند ابي حنيفة رح وهو الصحيح قال في البحر ونفيده بقوله عند ابي حنيفة رح يقتضي ان يصح عندهما واما في مسئلة الفارسي ان المكي اذا خرج من الميقات واحرم بعمرة وحجة معا فانه يرفض العمرة في قولهم في الجزاء محمول على ما اذا خرج الى الميقات بعد ان دخلت عليه اشهر الحج وهو بمكة

باب التمتع

وهو في اللغة يعني التلذذ والانتفاع بالشيء وفي الشريعة كما قال وهو الترفق اي الغير المكي باداء النسكين اي العمرة والحج في اشهر الحج في سنة واحدة من غير الميقات اي باهله بينهما الماما صحيحا اي بان يكون حال تحلله من عمرته وقبل شروعه في حجته وزاد بعضهم في سفر واحد كما ذكره صاحب الهداية وزاد آخرون باحرام مكي للحج وانما سمي متمتعا لانتفاعه بالتقرب الى الله تعالى بالعبادتين كما اختاره المصنف رحمه الله والمتمتع محظورات الاحرام بعد تحلله من العمرة او لانتفاعه بسقوط العود الى الميقات ولا بعد ان ينال المتمتع بالصيرة ما يدرك احرام الحجة وهو فضل في الافراد اي عند ابي حنيفة رح والصاحبين رح والشهرة المنظومة ان التمتع افضل من الافراد بالاجماع بين اصحابنا في ظاهر الرواية والله اعلم

Copyright © King Saud University